المجتمع الجنوبي ليس حاضنا للعنصريّة والتمييز بين المواطنين

د. محمد علي السقاف

لا تزال الحملة المسعورة ضد قرار ترحيل الإخوة الشماليين من عدن الذين لا يحملون بطاقات شخصية علي أشدها ، بل تزداد وتيرتها كل يوم بهدف إظهار الجنوبيين أنهم مجتمع عنصري ، بينما الحقيقة الشماليون هم العنصريون ويغلب مجتمعهم غياب المساواة بين المواطنين.

قبل سنوات قليلة الجميع يتذكر تصريحات القيادي في حزب الإصلاح الشيخ / حميد الأحمر في مقابلته الصحفية مع رئيس تحرير صحيفة (الوسط) اليمنية حين وصف أبناء عدن أن غالبيتهم أصولهم هنديّة وصوماليّة ؟ ليعتذر لاحقاً عن ذلك.

وفي نقاش حاد جرى بيني وبين الأخ السفيّر عبد ألله الصايدي في برنامج "ساعة حرة" في الفضائية الأمريكية (الحرة) حين انتقد موقفي المطالب بفك الارتباط مع اليمن بقوله : "هل نسيت يا دكتور السقاف أن نصف إن لم يكن ثلاثة أرباع سكان عدن أصولهم من تعز ، كيف ستتعاملون معهم عند فك الارتباط ؟؟" وكان ردّي عليه حينها "أن عدن ليست الجنوب كله بغض النظر عن صحة أو عدم صحة ما قلته ، عدن هي صحيح عاصمة الجنوب ولكنها ليست هي الجنوب كله".

والآن أمام الحملة الشمالية التي تريد إظهار عدن والجنوب أنهم مجتمع عنصري تذكرت أقوال السفير الصايدي الذي أصبح بعد ذلك وزير خارجية حكومة بحاح الأولى ، إن الحملة الأمنية بالتدقيق في بطاقات المواطنين إذا كان دافعها عنصري سيعني ذلك إفراغ نصف أو ثلاثة أرباع عدن من سكانها على أساس أن أصولهم من تعز !! وهو أمر غير معقول ويظهر بوضوح الطابع السياسي الرخيص في الحملة الإعلامية ضدّ الجنوب التي لا علاقة لها بالعنصرية اطلاقاً.

هل يمكن للأخوة في اليمن أن يعطونا مثالاً واحداً لجنوبي تولى قبل الرئيس هادي قمّة السلطة التنفيذية في اليمن كما حدث في الجنوب بتولي عبد الفتاح إسماعيل في آن واحد ، وللمرة الأولى في الجنوب رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الاشتراكي الحاكم وتولى معه محمد سعيد عبد الله الملقب ب(محسن) وزيراً لأمن الدولة في عام ١٩٧٨ ولم يتول مثلهما جنوبي في أي مناصب قيادية ذات حساسية بالغة في فترة الجمهورية العربية اليمنية!

وحتى الى وقت قريب بوجود الرئيس هادي ونائبه خالد بحاح قبل أن يُستبدل بنائب الرئيس علي محسن الأحمر نظرياً كانت مفاصل الدولة في رئاسة الدولة والحكومة تقع تحت إمرتهما ولكن عملياً لم تكن تحت أيديهما وتحت سلطتهما قبل وبعد استيلاء الدوائر الحكومية وأسلحة الجيش من قبل الحوثيين بالتعاون مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

إن سياسة التفرقة والتمييز بين المواطنين في اليمن جزءاً لا يتجزّأ من النظام السياسي والاجتماعي في اليمن من عهد الإمامة حتى ما بعد قيام الجمهورية في التراتيبية الاجتماعية في التمييز بين السادة الهاشميين والقضاة في قمة السلّم وفي أسفله ما يسمى بالمزينيين (الحلاقين) وأصحاب المهن الحرة وذات البشرة السمراء في تهامة على وجه الخصوص.

أليس أيدولوجية حكم نظام الإمامة الذي استمر حتى فترة حكم الرئيس صالح أكثر من ألف عام هو نظام يقوم علي التمييز بين المواطنين؟! ، بحصر حكم اليمن على المنتمين الى المذهب الزيدي حصرياً وما دون ذلك لا يحتلون قمّة السلطة حتى في إطار النظام الديمقراطي الذي صاحب قيام دولة الوحدة ولم يؤخذ منه غير واجهته الديمقراطية دون تغيير فعلي في عقلية النخب الحاكمة سواءاً السياسية أو القبلية أو الدينية.

إن ما قامت به سلطات عدن وبعض المحافظات الجنوبية من إجراءات نحو الخلايا الشمالية النائمة في الجنوب لا ينبع من نظرة عنصرية إطلاقا وإنما من منطلق أمني احترازي ذات طابع مؤقت يزول مع زوال الأوضاع الأمنية في البلاد وعودة الأمن إليها ، ومثل هذه الإجراءات الاستثنائية لجأت إليها كثير من الديموقراطيات العريقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية بعزل الأمريكيين من أصول يابانية ، وبعد حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نحو الأمريكيين من أصول عربية وإسلامية ، وكذلك على مستوى فرنسا مؤخراً بعد أحداث نوفمبر ٢٠١٥ على إثر تفجيرات باريس الدامية في تعاملها مع مواطنيها ذات الأصول العربية والإسلامية ، فهل تريدون من الجنوب أن يكون أكثر ديمقراطية من تلك الديمقراطية العريقة ، أم أنكم بكل بساطة تحت غطاء الدفاع عن الشماليين تريدون الاستمرار في زعزعة الأمن في عدن والجنوب ؟؟

في الخُلاصة

عاش الجنوب لمدة ١٢٩ عاماً في فترة الاستعمار البريطاني في إطار دولة مدنية و٢٣ عاماً في إطار دولة علمانيّة عاش فيها الجنوبيون مع اليمنيين في تآخي وانسجام كاملين دون تمييز ، لا يبحث أحد في أصول المواطنين والمقيمين خاصة في نطاق عدن، ولم تظهر هذه الظاهرة بشكل صارخ ومتناقض إلا بعد الوحدة الفاشلة ، وبسبب السياسة الخبيثة التي انتهجها صالح في الجنوب بعمليات توطين مكثف ، وبهجرات جماعية من الشمال إلى الجنوب في محاولة جعل الجنوب أقليّة سكانية في مناطقهم الجنوبية ، مما خلق بطبيعة الحال حساسيات بين الطرفين لم تكن موجودة في السابق قبل الوحدة.

ومما عمّق هذه الظاهرة وكشفها بشكل صارخ احتلال الحوثيين لعدن والجنوب في ٢٠١٥ ووقوف المهاجرين الجدد للجنوب مع قوى الاحتلال الجديدة ، في حين أن أبناء عدن من نزحوا إليها من تعز وغيرها من المناطق وقفوا مع الجنوبيين الآخرين في الدفاع عن عدن والجنوب وبذلك أكدوا انتمائهم الى المدينة المفتوحة التي اندمجوا فيها منذ عقود وما تمثله من نموذج للتعايش بين المجتمعات ذات الأصول المختلفة.

على الأخوة في اليمن وبعض عناصر الحكومة الشرعية ودول التحالف العربي الاستشعار بأهمية فرض الأمن والاستقرار في عدن والجنوب ، لأن باستقرارهما سيتحقق استقرار أمن اليمن والجزيرة العربية ، والاجراءات المتخذة في الترحيل وغير ذلك هي إجراءات مؤقته فرضتها الظروف الحاليّة ، ستزول بزوال الظروف التي أدت الى اتخاذها .

المحافظ الزبيدي. ..قرارات في طريق اجتثاث الفساد

نبيل محمد العمودي

كمقدمة أودّ ان أعتذر من منتقديّ الذين لاحظوا بأني في كتاباتي أسيراً داخل أسوار الحبيبة عدن و لا أستطيع التحرّر عنها!

و أنا أقر بهذه التهمة و أعترف بها سعيداً..

فإن كنت أريد أن أكون صادقاً فيما أكتب، فلن أكتب إلا عن ما أعرف، و الحبيبة عدن هي خير ما أعرف و خير ما تفتحت على جمالها عيناي و خير ما استنشقت عطرها رئتاي من المدن!

لذلك سأستمر فيما أنا عليه و أعتذر لكم، لأني لا أريد أن أشطح بالحديث عن مناطق لها من الأبناء من يتحملون مسؤولية الحديث عنها و البحث في همومها..

لابدّ أن يلمس المواطن العدني و كل مقيم فيها وعزم البقاء فيها مخلصاً إلى أنْ يشاء الله، حزمة من القرارات التي تضرب الركود و الرتابة المملة و الشلل الذي أصابها ، و الفساد الذي حلّ بالمرافق و المؤسسات العدنية طيلة فترة حكم التسلط الفاسد على كل مفاصلها!

و كانت أول الخطوات المطلوبة التي يتطلع إليها جميعنا هي إقالة الفاسدين و إراحة المرهقين الغير قادرين و إزاحة المعيقين و إحالة المسنين الغير قادرين إلى التقاعد و الإبقاء عن من كانوا مخلصين و تعرضوا للاضطهاد و الإقصاء من قبل من ارتبطوا بذلك النظام الفاسد ، و تبوّؤا أثناءه أكبر المناصب و استغلوها للنصب و الإثراء و المحسوبية وعقد الصفقات المشبوهة وليس لتأدية الأمانة، و التركيز على مهامهم في البناء و الإعمار و التطور..

الشارع كان ينتظر بشغف و توق شديدين لقرارات قويّة على هذا المستوى الذي ظهرت به، في إعادة ترتيب وضع إدارات عدن جميعها ، و ليس فقط الكهرباء ، فهناك المصافي و المياه و الجمارك و الرياضة و السياحة و الأسماك و التربية و التعليم أهمها و غيرها، فقد تشبّعت جميعها بالفساد و أصبحت غير قادرة على التحرر و التحرك نحو الإصلاح الجاد، بل أننا لمسنا كيف أنها تعيق تنفيذ أي مساعدات للنهوض بالحبيبة عدن.

و كانت المحاولات الفردية الخجولة التي تقف ضد الفساد تُقمع بقوّة ، و يتعرض أصحابها للإقصاء وربما الإيذاء الجسدي...

القضاء على الفساد بداية لكل الأشياء الجميلة، فكان لابد من إسناد هذا المشروع الوطني الجبار و دعمه من قبل هرم السلطة المحلية و كنا بحاجة إلى قرار شجاع!

فكان قرار المحافظ الذي بدأ في المؤسسة العامة للكهرباء و لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد أو يتأخر ليلحق بقرار سريع مماثل في المصافي لارتباط هاتين المؤسستين مع بعضهما البعض، ثمّ يستمر ليسقط قلاع الفساد و يدكّ أوكار الفاسدين في باقي المرافق!

و في كل مرّة تدور فيها عجلة الإصلاح الإداري والمالي و يتساقط الفاسدون كأوراق الخريف تسهل معها المهمة، و يستشعر البديل المسؤولية و يستشعر جديّة و قوة القانون، و حتى أن ثقافة محاربة الفساد ستستعيد العافية، و تصلح الأمور تدريجيا بإذن الله!

لقد شعرنا أن يد الأخ المحافظ قد وضعت البلسم على أول جروح الحبيبة عدن و نتمنى أن تستمر في تطهير و معالجة باقي الجروح حتى تتعافى عدن من أكبر داء أصابها بيد خبيث تعمّد تدمير الوطن و إفساد المواطن، تعمّد جعل الحبيبة عدن مجرد قبلة يُذهب للحج إليها كل شتاء بمعيّة حاشيته، لا يهتم إلى بركنه القصي في معاشيق و الرئاسة في التواهي .

و مع ترتيب وضع مؤسسة الكهرباء لابدّ أن تستمر عجلة الإصلاح في الدوران و تتبع قرارات بنفس الجراءة و لا تهمّ العواقب مَن قبل المتضررين، فغضبهم خطير ، فمعظمهم قتلة و ردود أفعالهم دائماً متوقعة أن تكون جرائم و محاولات تصفية جسدية للخصوم، فإن أردنا النجاح فلا مجال للخوف والتردد ، سيرتقي منا دائماً الضحايا و الشهداء، و لكن لن يسقط مشروعنا في التصدي لأعداء الإنسانية و الحياة!

و أمام الأخ المحافظ الآن أهم القرارات التي يطلبها الناس في عدن اليوم، و هو إيقاف تحويل الأموال و الإيرادات إلى جيوب عصابات صنعاء و أن تبقى هنا في عدن ..لتغطي ما تحتاجه المدينة و تغطّي رواتب أبنائها الذين لا زالت أنصار إيران تستدعيهم إلى صنعاء لتذلّهم و لترمي لهم رواتبهم و قد استنزفوا ربعها مصاريف السفر ، ناهيك عن الذلّ وإخضاع الضباط ليقروا نفسيا إنهم لا يزالون أتباعاً لصنعاء!

قرارات الأخ المحافظ أكثر من رائعة ليس برأيي ، فلست موظفاً في الكهرباء ، ولكن حسب جميع أصدقائي الشرفاء في المؤسسة العامة للكهرباء..

رغم أن وضع المؤسسة العامة للكهرباء لا يحتاج للذكاء لندرك صحة هذه القرارات ، بل وأنها قد تأخرت كثيرا...

ختاماً لا أملك أن أقول إلا: " الله يسدّد خُطاك أخي المحافظ و يعطيك قدرة التمييز بين الخير والشر و يرزقك البطانة الصالحة "